

المسلحة» (٢٢).

ومع مشروع روجرز ، ادركت الجبهة الديمقراطية ، كما ادركت فتح ان «الرجعية تخطط لجر الجيش الى معركة مع الشعب ومع المقاومة ... لتفرض عليهم الصلح مع اسرائيل ، والعودة الى حكم «الارهاب الرجعي» (٢٤).

وبعد هذه النقاط المتفق عليها ، يبدأ الخلاف في وجهات النظر بين فتح والجبهة الديمقراطية . فالجبهة الديمقراطية ترى ان كل هذه المواقف جيدة جدا ، ولكنها ليست كافية ، اذ ان «صيانة الثورة وضمان حقها في مواصلة القتال على طريق حرب التحرير ، يرتبطان منذ الان بشكل لا يقبل الانفصام بالنضال من اجل قاعدة ثابتة للثورة ، من اجل هانوي عربية في عمان ، من اجل سلطة وطنية ثورية ، تستند الى ارادة المقاومة» (٢٥). واذ تؤكد الجبهة ضرورة النضال من اجل اقامة السلطة الوطنية الثورية ، فهي لانها لا ترى مخرجا امام حركة المقاومة غير هذا المخرج ، ذلك ان امام حركة المساومة « واحدا من مخرج ثلاثة : اما ان نموت بشرف ... او ان نصبح جزءا ذليلا من لعبة التسوية الاستسلامية ... او ان نناضل من اجل سلطة وطنية ثورية تستند الى منظمات المقاومة والجنود والشعب المسلح » (٢٦) .

ولا تكفي الجبهة بوضع هذا المطلب النضالي امام منظمات حركة المقاومة ، بل هي تدعو لطرحة على الجماهير ، منتقدة آراء قالت في المجلس الوطني الاستثنائي ، انه لا يجوز طرح مثل هذه القضايا للبحث العلني فتقول « هل صحيح ان قرارا من هذا النوع ينبغي ان لا يعلن الى الجماهير ؟ اذن من الذي ينبغي ان يناضل ضد الرجعية والثورة المضادة غير الجماهير ؟ ... القوى الثورية ليست منظمات قاهرة ، وانما عليها ان تطرح كل مواقفها بوضوح امام الجماهير ... فالانكار الثورية حين تقتنع بها الجماهير تصبح قوة مادية لا تقهر » (٢٧). وتتابع الجبهة الديمقراطية بهذا الموقف ، اصرارها على رفض المواقف التأميرية (الانقلاب) متمسكة بتعميق النضال الجماهيري وتوسيع مدها .

والسعي لاقامة السلطة الوطنية الثورية ، لا يرتبط فقط ، بالنضال من اجل تحرير الارض المحتلة ، بقدر ما يرتبط ايضا بالنضال من اجل توفير الحماية لمصالح الطبقات الكادحة . ففي تطبيق على خلاف بين الفلاحين ، واهد الاقطاعيين حول مياه (سيل

ولما كانت الجبهة ترفض الانقلاب العسكري ، والحكومة الوطنية ، فقد دعت بالمقابل للنضال من اجل « نظام حكم وطني ديمقراطي معاد للامبريالية والصهيونية والرجعية » (١٩). يتم الوصول اليه عن طريق تعميق ازدواجية السلطة ، حتى تصل سلطة حركة المقاومة ، الى مستوى يؤهلها لحسم الصراع بين السلطتين لصالحها ، وبالاكتفاء على قوة الجماهير المسلحة فقط ، « ان المزيد من نضوج الازمة الثورية داخل السلطة المزدوجة ، والمزيد من اقامة منظمات ديمقراطية واسمة للجماهير ، والمزيد من تسليحها والعمل بين صفوفها ، لرفع درجة وعيها السياسي وتجذيره سوف يدفع القوى الاكثر تقدما والاكثر ثورية نحو مواقع القيادة في حركة الجماهير وداخل السلطة الوطنية ، حتى يمكن قيادة الجماهير نحو حكم وطني ديمقراطي ... » (٢٠).

وواضح ان مثل هذه المهمة تحتاج الى مدى زمني كاف ، واي تعجل في حسم التناقض بين السلطتين ، سوف يؤدي الى اجهاض سلطة المقاومة ، لذلك « علينا ان نرسم مواقفنا التكتيكية اليومية بحيث نحول دون نشوب صدام نهائي مبكر بين السلطتين ، وفي حالة نشوب الصدام ان نحول قدر الامكان دون دفعه الى نهاياته » (٢١). ويبقى هذا التكتيك ساري المفعول حتى يتمزق « موقع اليسار داخل حركة المقاومة وتنمو الحركة الجماهيرية الى تلك الدرجة من الصلابة والوعي والنضج ، بحيث تمكنها من جعل السلطة القادمة ، معها كانت طبيعتها ، اسيرة للبد الجماهيري ، ان لم تكن منبثقة عنه » (٢٢).

هذا الموقف الواضح للجبهة الديمقراطية ، الذي يرى وجود سلطتين ، ويدعو الى تعميق التناقض بينهما ، والى تأجيل نشوب صدام نهائي حتمي ، تصل سلطة المقاومة الى مرحلة كافية من النضج ، تعرض لامتطاف سريع بعد بروز مشروع روجرز ، والموافقة العربية عليه . فمنذ مشروع روجرز ، اختفى شعار « لا سلطة فوق سلطة المقاومة » وبرز شعار اخر يقول « كل السلطة للمقاومة » .

نمح مشروع روجرز ، ادركت الجبهة الديمقراطية ، كما ادركت فتح ، ان التسوية السياسية قد دخلت مرحلتها العملية .

ومع مشروع روجرز ، ادركت الجبهة الديمقراطية ، كما ادركت فتح ، ان « الهدف الحقيقي للصفاة الاستسلامية هو رأس المساومة والجسائر